

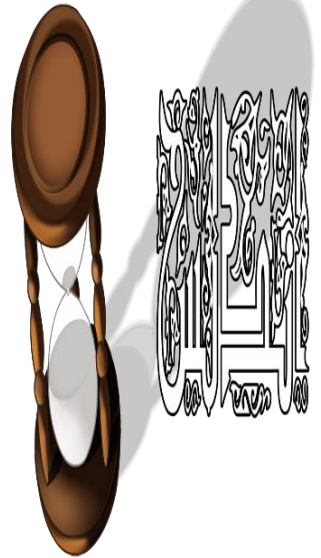


الانتخابات الرئاسية المصرية مارس 2018

“خاوية صناديقها”

تقرير حول مجريات المشهد الانتخابي في مصر
إعداد: فريق باحثين مركز أندلس لدراسات التسامح
ومناهضة العنف

مايو 2018



مقدمة

ان العماد الاساسي للديمقراطية الحقيقية يتمثل في احترام ارادة المواطنين وحقهم في الاختيار وتوفير بيئة امنة لجميع الفاعلين السياسيين للمشاركة والتعبير عن رؤاهم وافكارهم المختلفة حول تطوير وتنمية الوطن.

علي مدار الاربعة سنين الاخيرة تشهد مصر حالة عامة من الاقصاء والاستقطاب السياسي والاجتماعي لفئات سياسية واجتماعية باكملها وايضا ترزخ الفئات الاجتماعية المختلفة تحت نير ضغوط اقتصادية طاحنة تعيد هيكلة البنيان الاجتماعي للمجتمع المصري في ظل حالة مستعصية من الحكم الفردي المستبد يعصف بالحقوق والحريات ويضع معارضيه اما خلف القضبان او تحت الإقامة الجبرية او المنع من السفر والتصرف في الاموال او يجبرهم علي الاغتراب في منافي شتي.

شهدت مصر على مدار ثلاث أيام متتالية من 26-28 مارس 2018 انتخابات رئاسية بين الرئيس عبد الفتاح السيسي ومؤيده موسي مصطفى موسي، غابت عنها المنافسة الحقيقية وعزوف الناخبين خاصة من فئات الشباب، وظهرت فيها الرشاوي الانتخابية وحشد الموظفين من القطاع العام والخاص، وسيطرة حكومية على كافة وسائل الاعلام من صحف وقنوات، بالإضافة إلى خنق الحريات الأساسية، وضعف الأحزاب السياسية والتضييق على منظمات المجتمع المدني.

ويرصد التقرير التالي مشاهدات فريق المراقبين والباحثين بمركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف حول مجريات المشهد الانتخابي الذي لم يرق الي ان يكون انتخابات حقيقية.

منهاجية التقرير:

اعتمد التقرير علي مشاهدات مايزيد عن 50 مراقب ميداني من 15 محافظة مختلفة تم تدريبهم من قبل علي المراقبة الميدانية للانتخابات ورصد كافة جوانب العملية الانتخابية وتوثيقها عبر وسائل تكنولوجية مختلفة ، كذا اعتمد التقرير علي مشاهدات اعلامية تم تداولها عبر وسائل الاعلام التقليدية والبديلة. كما تم النظر الي الاطر التشريعية والقانونية والمجال العام الذي تتم فيه العملية الانتخابية كاطار اساسي للتحليل والانطلاق منه لتقييم جدوي وجدية الانتخابات من عدمها.

تأميم الانتخابات الرئاسية

حتى قبل بداية العملية الانتخابية والسلطة الحاكمة في مصر بذراعيها التشريعية والتنفيذية تعمل على تأميم هذه الانتخابات، وتفصيلها على مقاس المرشح الأوحده من خلال إصدار مجموعة من القوانين، خاصة في ظل تراجع شعبية السيسي، على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة غير مسبوقه، والفشل في تحقيق العديد من الوعود. وظهر ذلك من خلال إقرار البرلمان مجموعة من القوانين بهدف إحكام قبضة السلطة على المجال العام، كقانون الجمعيات الاهلية الذي صدر في عجلة شديدة، ودونما اجراء أي حوار مع الأطراف ذوي المصلحة، شدد من قيود عمل الجمعيات الأهلية، بما في ذلك إجراءات الإنشاء وأليات التمويل وتقويض التشبيك مع القطاعات المهنية والعمالية، في مقابل تعزيز سطوة الأجهزة الأمنية على عمل الجمعيات،

كما أقر في "لمح البصر" قانون تعيين رؤساء الهيئات القضائية والذي يضع أقدم سبعة نواب لرئيس كل هيئة قضائية ضمن دائرة الاختيار لرئاستها بقرار نهائي من رئيس الجمهورية، في أن بعض من نواب هذه الهيئات هم ضمن الهيئة الوطنية المشرفة على الانتخابات بحكم وظائفهم. هذا بالإضافة إلى قانون التظاهر والذي ألغى عملياً حق المواطنين في التظاهر والاحتجاج السلمي، حيث استندت إليه السلطة لاستهداف واعتقال عدد كبير من المعارضين والنشطاء الحقوقيين بتهمة خرق القانون، بهدف سيطرة الأمن على المجال العام.

كما تم صدور قانون الكيانات الإرهابية الذي يعتبر أحد أكثر القوانين عصفاً بالحقوق والحريات، لما يتضمنه من صياغات فضفاضة تخلط بين الكيانات الإرهابية والكيانات الأخرى، كما يضع قيوداً مشددة على عمل وسائل الإعلام ويوقع عليها غرامات

مالية ضخمة في حال نشرها بيانات مخالفة لبيانات وزارة الدفاع. واستغلته السلطة في إدراج أكثر من 1500 شخص على قوائم الإرهاب خلال عام 2017¹.

كما صوت البرلمان وبنفس السرعة على إعلان حالة الطوارئ في البلاد بدعوى محاربة الإرهاب على الرغم من فشل الطوارئ على مدي 30 عام في وقف الإرهاب، وذلك استكمالاً لمساعي النظام إعادة انتاج السلطوية الحاكمة، حيث يتضمن سلطات واسعة ومطلقة للسلطة التنفيذية والتي تشكل عائقاً رئيساً أمام تمتع المواطنين بحقوقهم الدستورية، فتم عودة العمل بمحاكم أمن الدولة العليا طوارئ والتي لا يجوز الطعن على احكامها، ومراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات ومصادرتها².

هذا بالإضافة إلى ضعف الأحزاب السياسية التي بات أغلبها تعاني من ظاهرة التفكك الداخلي، ومنها أحزاب الوفد والدستور والديمقراطي الاجتماعي والمصريين الأحرار، ما أضعف من قدرة هذه الأحزاب على تقديم مرشح ينافس السيسي، هذا بالإضافة إلى القيود المتعلقة بالعمل الحزبي وخصوصا حال تواصل الأخيرة مع الشارع. والضغوط التي تعرض لها بعض الكوادر الحزبية أخيرا والتي طالت البعض بالحبس والآخر بالتشويه الإعلامي والثالث بالتهديد المباشر وغير المباشر خير دليل على ذلك.

¹ بالأسماء: المدرجون على قوائم الإرهاب، مصر العربية، 18 يناير 2017.

<http://bit.ly/2pFeLfP>

² طوارئ السيسي لن تكن كطوارئ مبارك، مدي مصر، 9 ابريل 2017.

<http://bit.ly/2nZjrtA>

غياب التنافسية

خلى المشهد السياسي والانتخابي من منافس حقيقي للسياسي خصوصاً بعد حملة التشويه والتشهير والتخويف التي طالت كل من أعلن ترشحه او نيته الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، فقد أرغم الفريق شفيق على التخلي عن الترشح، بعد أن أعلن نيته الترشح للانتخابات الرئاسية، في تسجيل مصور من الامارات في 29 نوفمبر 2017، مما أدى إلى قيام وسائل الاعلام الموالية للنظام بشن حملة تشهير ممنهجة عليه، واتهمته بالعمالة لتركيا وقطر، وبأنه مدعوم من جماعة الاخوان المسلمين، وتم ترحيله من دولة الامارات العربية لمصر، وتم وضعه تحت الإقامة الجبرية، كما تم القبض على 3 من مؤيديه واتهموا بنشر معلومات كاذبة تضر بالأمن القومي، مما جعله يتراجع عن ترشحه، وقال شفيق في بيان نشر على صفحته بموقع "تويتر" إنه "بالمتابعة للواقع، فقد رأيت أنني لن أكون الشخص الأمثل لقيادة أمور الدولة خلال الفترة القادمة. ولذلك، فقد قررت عدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة. كما انسحب محمد أنور السادات سريعاً،

كما حوكم العقيد أحمد قنصوة عسكرياً بالحبس لمدة ست سنوات مع الشغل والنفاد لإدانته بمخالفة مقتضيات النظام العسكري، وتم إلقاء القبض على الفريق سامي عنان، والذي لم يسلم هو الآخر من الحملات الاعلامية للتشهير والهجوم والالتهام بالعمالة والانتماء لجماعة الأخوان المحظورة وشق الصف الوطني، ويواجه الآن محاكمة عسكرية كما قامت مجموعات مأجورة بمهاجمة والتعدي علي احد مستشاري الفريق سامي عنان، وهو المستشار هشام جنينة الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، كما واجه اعضاء من حملة سامي عنان واسرته ملاحقات قضائية وامنية وتلا ذلك الضغط علي احد القيادات السياسية الغير معروفة في حزب الغد لترشيح نفسه في الانتخابات في مشهد هو

اقرب الي الكوميديا السوداء منه الي انتخابات حقيقة بهدف الايحاء للعالم بوجود منافسة
انتخابية حزبية في مصر ينقل فيه النظام المصري التجربة الروسية السلطوية في منع
المرشحين الجادين والزج بمنافسين وهميين تابعين للسلطة. وبعده بيوم انسحب المحامي
خالد على، والذي لم يسلم أيضا من محاولات الملاحقة والتشهير الاعلامي ونال نصيبه من
التعرض لحياته الشخصية ومحاولة التقليل من شأنه لكونه امتهن بعض المهن الشاقة في
صغره وانتهي الامر بإعلان خالد علي انسحابه من المشهد الانتخابي برمته احتجاجا على
الممارسات القمعية التي تنتهجها الدولة وعدم وجود اي ضمانات لنزاهة وحرية العملية
الانتخابية.

السيطرة على المشهد الاعلامي

جاءت الانتخابات الرئاسية وسط سيطرة تامة لنظام السيسي على الاعلام، من خلال إحكام القبضة على الصحف والفنونات الرسمية والخاصة وتوظيفها بملف الانتخابات الرئاسية من خلال انحيازها للرئيس السيسي و"شيطنة" المرشحين المحتملين، هذا بالإضافة إلى تشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الاعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام، واختيار شخصيات محسوبة على النظام الحالي لتكون على رأس هذه الهيئات، في المقابل قامت الحكومة بقمع الصحفيين المعارضين وحجب ما يقرب من 400 موقع اخباري وأخري تابعة لمنظمات حقوقية. على صعيد آخر فان الهيئة الوطنية للانتخابات اعلنت القواعد العامة للتغطية الاعلامية ولكنها لم تتخذ اي اجراءات لوضع تلك التعليمات موضع التنفيذ كما انه القواعد لم تتضمن كيفية تعامل الاعلام مع الاخبار الخاصة بالرئاسة خلال فترة الانتخابات حتى لا يتم استخدام المهام الرئاسية في الترويج للسيد الرئيس علي حساب باقي المرشحين ودون احتساب التكلفة وهو الامر الذي كان يستلزم صدور بروتوكول خاص به كأحد العوامل الأساسية لضمان الحياد الاعلامي وعدم التحايل والتغطية غير المبررة لأنشطة الرئيس.

انتهاكات العملية الانتخابية

خلال متابعته للعملية الانتخابية رصد مركز اندلس لدراسات التسامح ومناهضة

العنف مجموعة من الانتهاكات وهي كالتالي:

1. استمرار الدعاية: على الرغم من القواعد القانونية التي تنص على التزام

الصمت الانتخابي ٤٨ ساعة قبل التصويت وفي ايام التصويت نفسها فأن

الدعاية للمرشح الأوحده السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي لازالت مستمرة

أمام اللجان وعبر وسائل الاعلام. وعلى صعيد آخر فان السيد الرئيس الذي

من المفترض كونه مرشحا لا يجب ان يتدخل في سير العملية الانتخابية فانه

قام بزيارة غرفة عمليات الهيئة الوطنية للانتخابات وهو ما يتنافى مع قواعد

حيادية العملية الانتخابية.

2. استغلال الوازع الديني: علي الرغم من مزاعم الدولة المصرية بمدنيتهما

وحديتها الا ان كافة المؤسسات الدينية المسيحية منها والاسلامية قد وجهت

المواطنين للتصويت الي الرئيس الحالي المشير عبد الفتاح السيسي وخرج ممثلي

الأزهر الشريف والكنيسة المصرية بتصريحات تتعزل في السيد الرئيس وتدعو

الي التصويت اليه، كما رصد المركز ايضا بعض المساجد تعلن في مكبرات

الصوت ان الممتنعون عن التصويت سيطبق عليهم غرامة ٥٠٠ جنيه مصري

وهو امر مخالف للدستور ولحق المواطن في الاختيار سواء بالمشاركة او

المقاطعة كما انه امر لا يمكن تطبيقه عمليا ولكن يتم التلويح به عادة للضغط

علي المواطنين للمشاركة، كما صرح محافظ القليوبية ان هناك ٢٢ فرصة حج

وعمره بالقرعة للمواطنين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات وهو استغلال

واضح للجانب الديني لدي المواطنين المصريين ولعب بأمالهم في الحج والعمرة خاصة مع تزايد تكلفة الحج والعمرة.

3. حشد المواطنين بالقوة: تداولت وسائل التواصل الاجتماعي انباء غير مؤكدة عن ان قوات الشرطة تقوم بتوقيف المواطنين والتأكد من مشاركتهم في الانتخابات او جمعهم والذهاب بهم الي اللجان الانتخابية وهو أمر كرره مواطنون في السويس وتكررت هذه الانباء في محافظات أخرى ايضا كالجيزة. هذا بالإضافة إلى تلقي طلبة العديد من الجامعات رسائل بضرورة الحضور للجامعة وعند وصولهم وجدوا وسائل نقل تقلهم اي لجانهم التصويتية وربط التصويت في الانتخابات بأعمال السنة الدراسية كوسيلة ضغط واجبار .

4. تقديم رشاوي انتخابية: رصد المركز من خلال متابعيه خلال العملية الانتخابية تقديم الرشاوي الانتخابية للمواطنين لمشاركتهم في الانتخابات، وقد تداولت وسائل التواصل الاجتماعي العديد من الفيديوهات عن حالات تقديم الرشاوي الانتخابية في شكل ورقة عليها معلومات المنتخب وفي حال ارجاعها للشخص الذي يقوم بتوزيع الرشاوي وعليه بصمة المصوت بالحبر الفسفوري يتقاضى الرشوة الانتخابية. فعلي سبيل المثال في الوارق يتم بيع الصوت بخمسون جنيه مصري وعلي صعيد آخر فقد أعلن نادي سموحة تقديم تذاكر مجانية للنادي للمصوتين في الانتخابات و رصد المركز أيضا في العبور أمام مدرسة معاذ بن جبل قيام أحد اعضاء الجمعيات الأهلية بجمع بطاقات الهوية من الناخبين لتسجيل أسماءهم وارقام الهوية واعطاءهم ورقة عليها بيانات الناخب وفي حال ارجاع هذه الورقة عليها بصمة الحبر الفسفوري يتحصل علي مبلغ نقدي هذا بالإضافة الي ان الجمعية جهزت

وسائل نقل خاصة لهؤلاء الناخبين. كذا تداولت وسائل التواصل الاجتماعي فيديو لأفراد يقومون بتوزيع عصير ومأكولات على المواطنين في التحرير لحثهم على التصويت للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

5. ربط الخدمات بالنزول للانتخابات: ظهر ذلك من خلال تصريح محافظة البحيرة التي وعدت القري الأكثر تصويتا بحل مشاكل المياه والصرف الصحي لديهم، هذا بالإضافة إلى سب اللواء السيد نصر محافظ كفر الشيخ المواطنون الذين لم يصوتوا قائلًا في تصريح تليفزيوني لقناة العاصمة " اعدوا في بيوتكو وشوفوا اللي يططب علي قفاكو من ورا ... جنكو ٦٠ نيلة " مما يعكس توجه داخل الدولة الي اتخاذ اجراءات عقابية تجاه الممتنعين عن التصويت والتفرقة بين المواطنين وهو ما يعد مخالفة دستورية وقانونية .

6. استمرار فزاعة اللجوء وهدم الدولة: صرح السيد نقيب الصحفيين بان الوقوف في طابور الانتخابات أفضل من طابور اللجوء وهو استمرار للتهديدات واستخدام فزاعة اللجوء وسقوط الدولة وربط التصويت بالحرب على الإرهاب واتهام الغير مصوتين بانهم كارهي الوطن كما صرح مستشار الهيئة الوطنية للانتخابات في أول يوم تصويت. كذا فان الخطاب الاعلامي لازال مركزا على اعتبار المقاطعون يهددون استقرار وامن الدولة ويقوضون دعائم التنمية وعجلة الانتاج .

7. إقبال ضعيف وغياب للشباب: شهدت هذه الانتخابات ضعف نسب المشاركة السياسية، على الرغم من محاولات الدولة الحديثة للحشد واجبار المواطنين علي التصويت بكل السبل سواء بالتهريب او الترغيب، خاصة فيما يتعلق بفئات الشباب.

الخاتمة

العملية الانتخابية التي تمت في مارس 2018 فيما عرفت بالانتخابات الرئاسية والتي خاضها مرشح أوحده ومنع عنها كافة المرشحين المحتملين لم تكن باي حال من الاحوال انتخابات حقيقة من منظور المعايير المحلية والدولية للانتخابات ومن غير المنطقي ان ينبي عليها اي شرعية لوجود الرئيس الحالي. فهي في سياق مقارنتها باكثر الانتخابات المصرية قمعا تعد أسوأهم واكثرهم افتقارا لمعايير النزاهة والشفافية والموضوعية واكثرهم تضليلا وتدليسا لازادة المواطنين لا يرق الي مستواها الا انتخابات 2010 البرلمانية التي أدت الي انهيار نظام مبارك كاملا لفجاعتها.

ان المشاهدات التي جمعها المراقبون والمحللون لهذه العملية تنتهي الي نتيجة واحدة تتلخص في تشوه وتوقف تام لعملية التحول الديمقراطي في مصر وضياح للأمال الكبيرة التي انعقدت علي التغيير والوصول للحكومة الرشيدة عقب ثورة 25 يناير 2011.

ان هذه الانتخابات تنضم الي باقي السياسات والاجراءات القمعية التي يقوم بها النظام الحالي لترسم صورة ديكتاتورية تتفشي في ربوع مصر وتندثر بعواقب وخيمة قد تودي بمصر الي مسارات مفزعة من التفسخ والانشقاق.

في الأخير يري مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف ان النظام المصري يحذو حذو اكثر الأنظمة الديكتاتورية في تقويض دعائم الديمقراطية وتضليل ارادة المواطنين كالنظام الروسي وأن المشهد السياسي والقانوني التي تعيشه مصر حالياً يفتقر للحد الأدنى من الضمانات اللازمة لإجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة ، فالانتخابات الرئاسية التي دارت على مدار الثلاث ايام الماضية تنافي كافة المعايير الدولية والمحلية لنزاهة الانتخابات وتعرقل المسار الديمقراطي في مصر لانتفاء قواعد الديمقراطية

الانتخابية بها، مما يترتب علي ذلك اجهاض تام للعملية الديمقراطية وسبل تداول السلطة السلمية مما سيودي الي عواقب وخيمة وتدفع بالدولة المصرية الي مصير مجهول.

فان اراد النظام السياسي ان يلوذ بنا جميعا من هذا المصير عليه ان يبدأ في حزمة واسعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تراعي وتحمي المواطن وتحفظ حقوقه ولا تثقل علي كاهل الفئات الاجتماعية المختلفة. كما ان عليه ان يدرك انه لا سبيل الي بناء الوطن وتطوره دون اطلاق للحقوق والحريات واحترام للمعاهدات والمواثيق الدولية والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل كشريك داعم للتنمية بديلا عن ملاحظتهم وسجنهم، وفتح المجال لحوار مجتمعي يضم كافة اطراف وفئات المجتمع المصري دون استثناء او تفرقة وصولا لرؤية مشتركة لتنمية وتطوير الوطن.